



جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة موارد بشرية

عنوان البحث

التزام أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة بالإفصاح والشفافية

إعداد الطالب/ مصعب خالد عصر

241000454

إشراف/

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

عرف الانسان التجارة منذ قديم الازل، وكانت الممارسات بين الأشخاص تخضع لقواعد عرفية كثيرة، وقديماً نسبياً ظهرت وتأسست الشركات التجارية بأنواعها، وظهرت شركات المساهمة وهي الشركات التي تصدر الأوراق المالية وتطرحها في سوق البورصة المالية للجمهور من اجل الاكتتاب فيها وتداولها سواء بالبيع او بالشراء، وبالنسبة لتاريخ التجارة الدولية ظهر حديثاً مصطلح حوكمة الشركات، هذا المفهوم الذي يعني الإدارة الرشيدة بين الشركة بمفهومها الاعتباري وعلاقتها بالأطراف الأخرى مثل حملة الأسهم والسندات وذو المصالح وجميع الأطراف المرتبطة من ناحية أخرى، وهذا المصطلح الذي يدعى بحوكمة الشركات وجد لينظم العلاقات والتطبيقات السليمة بين هذه الأطراف وعدم وجود أي خلل من شأنه الاضرار بالمنظومة الاقتصادية، ومبادئ حوكمة الشركات كثيرة مثل الحفاظ على حقوق المساهمين وعدم التلاعب بالأسعار ولكن ما سنبحث عنه في هذا البحث هو مبدأ الالتزام بالإفصاح والشفافية، وهو يعتبر أهم مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات الذي يسلط عليه الضوء بشكل كبير، وهذا الاهتمام ما هو إلا انعكاساً لما ينظمه ويطبقه هذا المبدأ وفائدته الكبيرة لجميع الأطراف، وما هو علاقه بأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة ومسؤولياتهم والتزامهم وارتباطهم بهذا المبدأ، في ضوء ذلك جاء البحث ليساهم في تحديد وبيان أهمية هذا المبدأ وما هو المقصود به، ماهي نطاقاته بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة، وإن تم الاخلال به فما هي صور هذا الاخلال وماهي الجزاءات المقررة للردع والمخالفة من هذه الأفعال غير المشروعة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في كثرة الاخلال بها المبدأ وبالتالي الاضرار الممتدة الى جميع الأطراف المعنية والبورصة المالية، وبيان التزامات أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة وما عليهم من واجبات بخصوص هذا المبدأ وتطبيقه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في التركيز على حقوق المساهمين والتزامات أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة بشأن الإفصاح والشفافية، وماهي الجزاءات التي تقابل هذا الاخلال في حال حدوثه، وماهي أهمية هذا المبدأ وانتشاره في الأسواق والبورصات المالية ونطاقه.

أهداف الدراسة:

ردع المخالف وتنظيم الحقوق والوقوف على قدم المساواة على مدار الكل، لأنه بلا شك كل مخالفة يقابلها جزاء سواء كان جزاءً مدنياً أو جنائياً أو إدارياً.

تساؤلات الدراسة

فروض الدراسة:

الدراسات السابقة:

المنطلقات النظرية للدراسة:

المنهجية وطرق البحث:

أدوات الدراسة:

حدود الدراسة:

المراجع:

